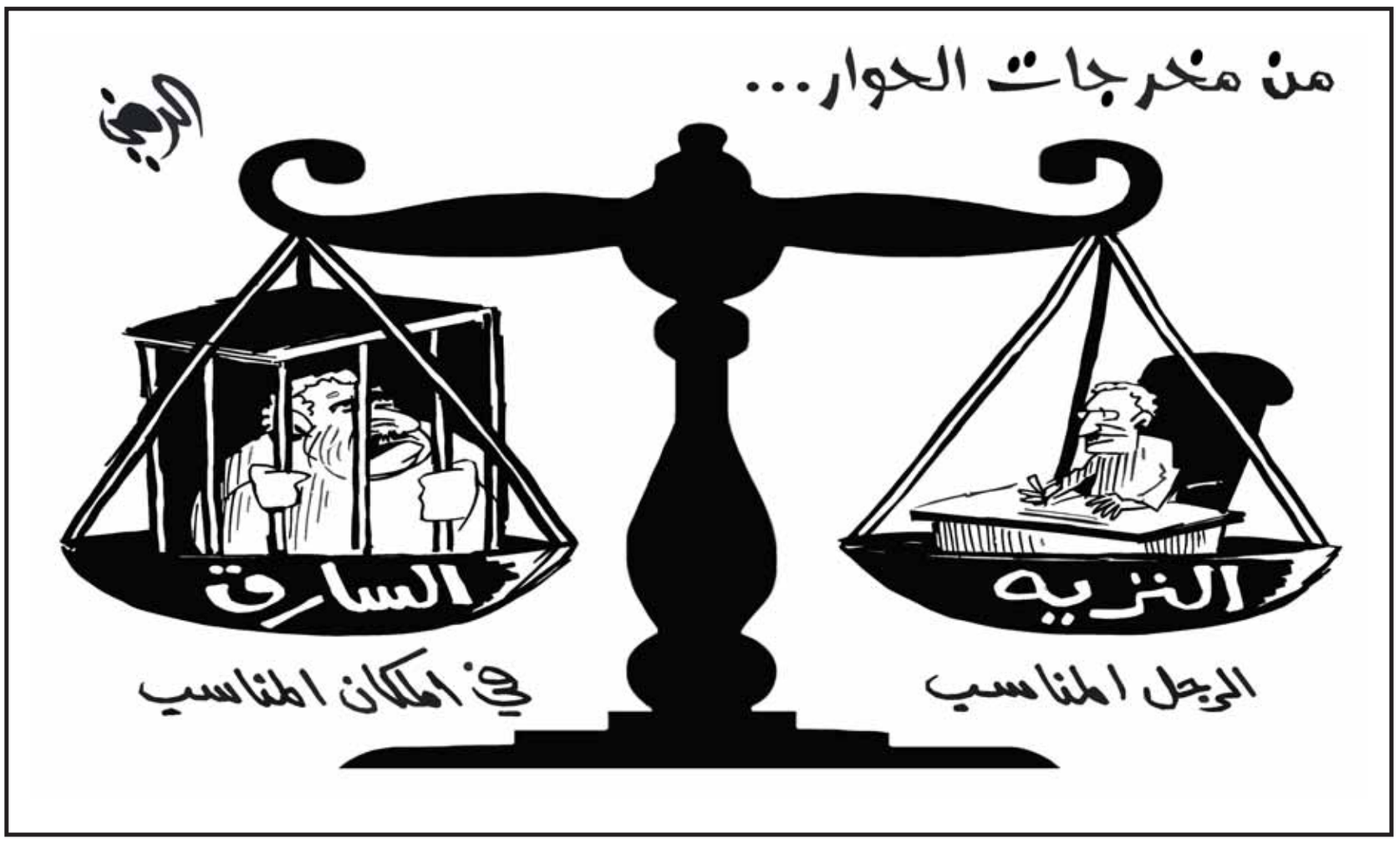

أحمد الشرعبي

عاهات السياسة

ما الذي يجعل مجتمعاتنا العربية شديدة الشغف بتشكيل الحكومات..؟ يحدث هذا الغير ما سبب حيناً وعلى حساب أسباب جوهرية أجدر بانشغالات المجتمع وأولى بعناية مواطنينا من التحليق المربك فوق برمودا السياسة وصراعات النخب واعتمالات كل تشكيل حكومي جديد أو تليد.

حين يتحلقون جوار بعضهم لتداول أخبار الحكومة القادمة تحسبهم بصدد الحديث عن واحدة من ليالي القدر بينما تقول مختلف التجارب أن حكوماتنا العربية – واليمنية تحديداً – لا تعني الناس ولا تشكل في سبيل خدمتهم وليس من شأنها الحظوة بثقتهم وكما جرت عادات الساسة في وطننا العربي فمعظم تلك الحكومات تذهب أو تجيء وما من متغير جدي يستدعي الانتباه غير انتفاخ الأوداج وتكدس الأرصدة المالية للبيادق المدللة وأصحاب المعالي في حكومة لا أدري حد وصف الوزير الأول في فأركهلستان الثورية!!

أدق الصور وصفاً لجماعات الاستحواذ الحزبي على الشأن العام رسمتها ريشة الشاعر المبدع الفقيد (بيرم التونسي) في قصيدته (المجلس البلدي) حيث توظف مقدرات الأوطان وتجير مصالح الشعوب لتأمين حاجات القنفذ المتغول في جسد السلطة.

تتداعى الأزمنة على شاشة العرض وتتراص ذكريات الناس لنستخلص منها ندباً غائراً أو تراجيديا كوميدية تعيشها المجتمعات ضمن مألوفاتها الاعتيادية لمرويات التطبيع على القهر وهنا يصبح على قوى الثورة اقتسام تركة المستبد الفرد وما كان مصاباً واحداً يغدو مشتلاً رحباً لمصائب تثري تجارب التنوع العبقري لمصادر الأذى الوطني المعولم أميركياً.

تبرز سمة التخلف في هذه الأنساق البدوتارية المواشجة بين خواء الأمعاء وخواء العقول وحيث ينصرف القطيع الكبير للإفطار بأخبار الحكومة الجديدة ويجتهد الخيال الشعبي الخصب في تداول الأسماء وتوزيعها بعدد الحقائب والشح ليس دأب هذا الخيال فكلما اتسعت قائمة المتهافتين كلما أمعن الناس في اجترار خبرات الفساد السياسي (ومثلاً) كانت لدينا في اليمن وزارة للإعلام والثقافة ثم صارت ثلاث وزارات واحدة للإعلام وأخرى للثقافة وثالثة للسياحة على حين غابت الثقافة وتقبيل الإعلام وغدت المزارات السياحية ساحة لتجارب الخطف وجماعات السلاح.

وإذ لا يتسع المقام لرواية أسفار العرب في محيطات السلطة وحروبهم المقدسة على هواجسها ونضالاتهم المكدسة على أضوائها الباهتة وريعها الكريه نقتصر تناولتنا على بؤرة اللغط المستديم حول تشكيل الحكومات أو تعديلها..ذاك أن بلدانا عديدة لها وزنها الاقتصادي والسياسي والعلمي ولا يكترث سكانها بمن يحكم قدر اهتمامهم بكيفية الحكم ومردوده على مصالحهم ومقدار التوافق بين أداء السلطة من جهة ومضامين العقد الاجتماعي من ناحية أخرى ومتى جاءت الممارسة خلافاً لحقوق المواطنة وواجباتها وسيادة القانون وحتميته فمن وقتئذ تزأر الشعوب وينبعث حمم الغضب من أعماقها انتصاراً لدساتيرها النافذة وقوانينها المحترمة وما عداه من اعتبارات سياسية لا تتوانى المجتمعات المتطورة عن ركنها في سلال المهملات التي تستقطب شريحة محدودة من المصابين بعاهات السياسة..أما نحن فنقضي معظم الوقت على تسقط أخبار الحقائب الوزارية المتاحة أمام طابور طويل من الباحثين عن عدسات تصوير وشاشات عرض وجمهور من الدمى المستلبة.

أتحدث عن بلد موجوع يبلغ تعداده نحو 25 مليون نسمة بينما يحتكر أقل من 3% من السكان ما يجاوز الـ 90% من الوظائف العليا في دولاب الحكم وحركة الاقتصاد ومراكز النفوذ الحزبي والقبلي.

لا ريب أن لكل ذي إثرة بصمته السحرية على مختلف مجالات الشأن العام ونادراً ما شكلت حكومة جديدة لا يكون أغلب وزرائها ضمن قوام سابقتها؟

السأم من تكرار الوجوه نفسها في عهد المستبد الفرد استدعى الوصول إلى نصف ثورة جربنا حقبتها التاريخية بحكومة وفاق ذائعة الإنجاز فماذا يغري المجتمع على استهلاك وقته نهماً بمخرجات تعديل حكومي وشيك..؟

القضية ليست استبدال حكومة بأخرى ولكن في مضامين وأهداف واستراتيجيات الإبدال والإحلال..

أليس غريباً في مثل أحوال اليمن أن تتناطح الأحزاب على احتساب حقائب المالية والنفط والكهرباء في حصة كل منها فيما يبدي كل طرف رغبته بالتنازل عن حقائب الثقافة والبحث العلمي والتعليم المهني للطرف الآخر..؟

إن كان هذا مستوى وعي الدوائر العصبوية التي تتبارى على إغلاق نوافذ المستقبل أمام متخذ القرار ليغدو التعويل على أداء حكومي أفضل ضرباً من الجنون إن لم يكن هو الجنون ذاته..فعلى أي شيء يكون الرهان إذن؟ وعلى ماذا نأسى أو نأسف!!

إيماءة

تائهون يذرعون قامة المكان
كان هنا دم وصرخة ودان
وللزمان في توهجاته أزمان
وكان ثم كان ثم كان
ذكرى لقاء بين رئتين
وثورة فاغرة الشدقين
وكان ما كان..وياما كان

وجـهـة مـطـر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

اليمن غني ولكن

خرجنا من بطون أمهاتنا لانعلم شيئا عن ثرواتنا الموجودة في باطن هذا البلد ومازلنا حتى اللحظة نسمع أن لدينا ثروة سمكية وثروات نفطية وأننا نربض فوق تراب يربض هو الآخر فوق ملايين الامتار المكعبة من الغاز .

نسمع ونقرأ ونشاهد فقط ،أما الطعم فلم نطعم بعد خيرات بلدنا وما نزال محرومين منها مثل عيال كان يشهيهم و يمنيهم باللحم ثم يطلب منهم ان يأكلوا رائحته .

خمس نظريات للشعب اليمني في الثروة :

النظرية الأولى :نظرية البقرة والقرون : وهي حزوية شعبية مستمدة من الواقع مفادها أن ثروة البلد اشبه بالبقرة يمسك الشعب بقرونها و يحلبها الساسة والمتصارعون والنافذون ، البيض لش يا جدة والبقبقة لعمران.

النظرية الثانية :نظرية الغيل :يرى الشعب اليمني أن ثروات بلده مثل الغيل الذي يسقي لغير أهله وليس ادل على ذلك من ثروات الغاز التي بيعت بسعر البخس لكوريا وتوتال وغيرها ..

النظرية الثالثة : نظرية القربة المخزوقة يعتقد الشعب اليمني أن اليمن مثل الجمل المحمل زبيب وماكله شوك وسنف والسبب ان قيمة ثرواتنا توضع في قربة مخزوقة وبالتالي من الصعب أن تبقى أو تتجمع ويرمز للقربة المخزوقة للفساد الذي أكل الأخضر واليابس كالجراد عندما يطيح في المحصول.

النظرية الرابعة : نظرية بلسن وبالبلدي اللي مش داري يقول بلسن ، الثروة حين تجتمع مع الجهل فوجودها مثل عدمها سرعان ما تتبدد وتذروها الرياح كم خسائر البلد من ضرب أنابيب النفط و إحراق حقول الغاز واستهداف ابراج الكهرباء والتقطع على الطرق والحروب والفتن وتهريب الاثار وخطف السياح الخ ....

النظرية الخامسة : نظرية البحشامة (يومك عيدك وهواك سيدك) الصراعات السياسية التي تدمر الاقتصاد وتتبدد الثروات وتصرف الشعب عن العمل وتغرقه في البطالة مثلها مثل العائل الذي يبدد ثروته قات وسيجارة ومقامرة ومنظرة ومن يعولهم من أسرة وأطفال لايجدون ما يأكلون !!

الخلاصة : اليمن يمتلك مؤهلات للنهوض لم تكن تملكها اليابان ولا سنغافورة قبل ان تنهض ، ولكنهم صنعوا بالعلم والوعي شيء من لاشيء ونحن بالجهل والاختلافات نصنع لاشيء من أشياء .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين

عبدالله دوبله

إعادة توزيع الصراع على الثروة والسلطة..

الأقلمة لا تحل شيئا، وهي مشكلة إضافية..صحيح، غير أنها ليست بذلك السوء الذي يتخيله البعض. فإن كان أي انهيار للبلد فهو سيكون مع الفيدرالية أو بدونها، فلن تكون هي السبب فيه ولن تمنعه إن حدث. فالمشكلة في الفيدرالية هي في ذلك التحايل الذي كان قد قدمها كإجابة للحفاظ على الوحدة، سواء كإقليمين كما بدأت، أو على ستة كما انتهت إليه الآن.

لذلك، كنت أحد الذين انتقدوا الفيدرالية بشدة، غير أني وجدت أن التوقف عند نقدها فيما هي ماضية من خلال توافق القوى السياسية الرئيسية في البلد عليها، أنه لن يكون مجديا، فلؤلئك الساسة كنا نكتب، وقد حسموا خيارهم.. الممكن الآن هو استشراف مستقبل الفيدرالية ومستقبلنا معها، والذي لا أجد أنه سيكون مختلفا عما هو حاصل الآن. فالتحولات الكبيرة تحتاج لما هو أهم من تغيير شكل الدولة.

غير أن المتغير الأهم، من وجهة نظري، هو أن الناس سيكتشفون أن ذلك "المركز" الذي أجمعوا على كراهيته والتخلص منه أنه لم يكن مشكلتهم الوحيدة التي لم يكونوا يحتاجون إلا إلى التخلص منه.. فالأقاليم لا تعيد توزيع الثروة والسلطة بقدر ما تعيد توزيع الصراع عليهما أيضا، فالمتصارعون في صنعاء سينتقلون بصراعاتهم كمحافظات قائمة في الأقاليم الجديدة، وستلعب محافظات دور "المركز" كما ستستمر محافظات في لعب دور "الأطراف". وكما كان الجميع يحلم بالتخلص من "صنعاء"، ستستمر المحافظات بالحلم بالتخلص من بعضها، كأن تحلم إب بالتخلص من تعز أو العكس، والمهرة من حضرموت أو العكس، والضالع من أبين أو العكس..

"لا أحد يطيق أحدا"..ذلك هو الاكتشاف العظيم الذي سيكتشفه الجميع، والذي كان من الممكن معرفته من الآن والإجابة عليه من خلال ما تحتاجه دولة المواطنة وسيادة القانون. غير أن العقول البدائية في العادة تجرب كل وصفات "الشعوذة" قبل أن تستسلم لتشخيص العلم والطب.. ولا غير ذلك هو ما نفعله الآن..

خالد القارني

(2-1)

هل ثقافة عروبتنا تعيق عودة "أمرائنا" مواطنين عاديين؟!

فكرة هذا الموضوع استوحيتها من حديث للشيخ علي صالح الأشول في جلسة مقيل نقاشية بمنزله نقاش فرضته علينا كما فرضته على غيرنا من "المجالس اليمانية" همومنا وأوجاعنا الوطنية ،وشد انتباهي فيها الكثير من النقاط الجديرة بطرحها للرأي العام وللمهتمين بدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، ومن ضمن هذه النقاط التي ذكرت ورأيت تناولها هنا لتزامنها مع مآلات واقعنا الراهن تلخصت في: "انه لا يوجد في التاريخ العربي الحديث أو الوسيط زعيم عربي ترك الملك او السلطان طوعا وعاد إلى منزله ليعيش حياة طبيعية كمواطن عادي من أبناء الشعب مثلما يحدث في دول العالم المتقدم".

هذه الاستنتاجية تشير إلى بعدين رئيسيين مهمين البعد الأول هو: أن مثل هذا الطرح يعبر عن عمق التفكر الواعي والتفاعل السياسي غير المسبوق مع قضايا الأمة في حاضرها ومستقبلها ،وبرغم قصر الحيز الزماني للحراك السياسي الشامل على مستوى المنطقة العربية إلا أنها غدت مسموعية تزداد مع مرور الأيام اتساعا وانتشارا تتشكل منها ظاهرة مجتمعية ماحية للأمية السياسية ممتدة من المحيط إلى الخليج، إذا ما تطورت ستكون الضمانة الأكيدة للمستقبل الأفضل الذي تستطيع فيه اجيال الأمة استئناف دورها الكوني الغائب أو المغيب في دهاليز الأشرار.

أما البعد الثاني فيشير إلى ضرورة تفسير هذه الظاهرة علمياً لتلمس أسباب خلو السجل السياسي العربي الطويل من حالة اعتزال القادة رمز لسلطة التاريخ أو سلطة الهوية والعادات والتقاليد، أما السلطة التنفيذية والتشريعية فيتم انتخابها ديمقراطيا تنافسيا حقيقيين وليس شكلانية كما في دول العالم المتخلف التي تمكن من طغيان من يعمم الجهل والأمية السياسية والفقر حتى يتمكن من شراء الضمائر والأصوات.

وهكذا صارت الدول تنقسم إلى شقين بحسب طبيعة المرجعية التي تستند إليها قيمها الحاكمة في كل شؤونها العامة والخاصة. أما ديمقراطية بمقتضى برنامج معين هو الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات وهو الذي يشرع ويقضي وينفذ ليس بشخصه ولكن ببرنامجه الواحد. أو سلطة القافزين على الكراسي وأزلامهم ممن ينعمون أصحابها بما توفره لهم من استعباد الشعوب والاستبداد بمقومات قيامها الإنسانية والمادية، وتتحول السلطة عندهم إلى مرض عضال ومزمن لا يشفون منه إلا بالموت، لأن أخذها كان على أساس "القوة والتملك" وتركها سيكون بنفس آلية أخذها بـ"الأمر الواقع" قوة مضادة جديدة تزيحها وتتملك ما تركتها.

إذن من انتخب رئيسا ليكون رمزا للنظام السليم، واختار حكومة تسير شؤون الناس بما يستجيب لإرادتهم ومطالبهم، وسن قوانين تعبر عن الإرادة الحرة والكرامة سيكون الوضع عند تسلمه السلطة وبعد تركها سيان لأنه حين أخذها كان مدركا أنها "وظيفة" وعند ما تركها كان مدركا أنها "وظيفة" وحان تسليمها إلى غيره ليكمل الجديد من حيث توقف القديم.

للسلطة والعودة للحياة الطبيعية. هل السببية تعود إلى طبيعة النظام السياسي الذي حكمنا أم هي مواطن خلل أصابت منظومتنا الثقافية أم هناك عوامل أخرى؟!!

وفي اعتقادي أن التجربة الغربية التي تحررت من سلطة الكنيسة المطلقة فيها ما يدلنا على اكتشاف الموانع الفعلية التي تمنع عنا هذا التطور السياسي في الحكم، لقد أولى الغرب هذا الجانب أهمية كبيرة من التشخيص والمعالجة أفرزت كثيرا من الرؤى المختلفة حول هذه القضية ذات سياقين مختلفين: السياق الأول تعلق بعلم السياسة، والثاني تعلق بعلم الاجتماع. في السياق الأول تم التركز على بناء شروط حرية وكرامة الإنسان، وشرط تحقيقه مراقبة الأمة لصاحب السلطة التنفيذية بقاعدة لا طاعة لرئيس أو ملك أو أمير في شيء يخالف المصلحة الوطنية أي بمفهومنا الإسلامي "معصية الله" فوجدوا أن الديمقراطية الحقيقية "حكم الشعب نفسه بنفسه" أي بمفهوم القرآن الكريم "أمرهم شورى بينهم" أمرهم: أي الدولة، وشورى بينهم: أي الشعب هي الآلية الوحيدة التي تضبط العلاقة بين الشعب صاحب السلطة ومالكها وبين الحاكم" الموظف بناء على رضا واختيار الشعب لأداء مهمة إدارة سلطة الدولة وفق برنامج أعده وعرضه على الشعب وقبل به الطرفان. وعمم هذا النظام الديمقراطي على سائر الأنظمة الغربية سواء الجمهورية أو الملكية فأصبحت الجمهوريات جمهوريات ديمقراطية والملكيات ملكيات دستورية ديمقراطية أي أن الملك يبقى مجرد والخلاصة من الناحية السياسية إن طبيعة النظام السياسي هو إحدى القواعد الأساسية التي تحدد وتنظم شكل ونوع نهاية الحياة السياسية لأي قائد سياسي على سبيل المثال قادة أوروبا ممن كانوا قبل عصر النهضة والحداثة لم يقنعوا بأخذ قسطهم السياسي بقدر وزنهم في الحياة السياسية السوية بل ذهبوا إلى حد اعتبار غيرهم لا يكون إنسانا إلا إذا رأى رأيهم واعتقد معتقدهم، وبالتالي كانت نهايتهم السياسية إما القتل أو الموت والطريق ثالث وهو النادر كما في حالة نابليون النفي، لكن ما بعد هذين العصرين أي النهضة والحداثة هناك العشرات من الزعماء الغربيين الكبار ممن حكموا العالم وقادوا تحولات دولية هائلة تركوا السلطة وكأنهم لم يدخلوها ولم يعد العالم يسمع بهم لا عبر أعلام ولا رعاية إلا إذا مارس البعض منهم عملاً إنسانياً في منظمة أو جمعية حقوقية أو خيرية والغالب في جميع الأحوال لا يسمع العالم إلا خبر موتهم بعد سنين قضوها بعيدا عن الأضواء..إذاً لا يوجد في قاموسنا السياسي شيء يسمح بعودة أمير الى نمط حياة "مواطن عادي" من اجل ذلك تمخض طور ما قبل التداول السلمي لسلطة فأولد جيلا جديدا مصراً على زحزحة القديم بكل ما له وما عليه ومن المؤكد النجاح لكن على ما يبدو أن المراحل طوال. وهذا هو السبب الأول الذي لن يجعلنا نرى قريبا أمراء وكبراء العرب يتركون الإمارة ليعودوا مواطنين عاديين يعيشون كما يعيش غيرهم مواطنين صالحين لا طالحين.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388